الفصل السابع عشر:

جامعة الدول العربية والنكبة

هدى فاروق

جاء تأسيس جامعة الدول العربية مع استفحال المعضلة الفلسطينية، وبداية العد التنازلي لإقامة دولة إسرائيل. وفي هذا البحث نتناول مواقف الجامعة في حرب ١٩٤٨، وأهم قراراتها، وأثر ذلك على القضية الفلسطينية.

نشأة الجامعة:

لقد كانت الجامعة العربية هدفًا تدعو لتحقيقه مختلف الروابط، والتنظيمات الشعبية القومية، خلال فترةٍ كان فيها التيار القومي العربي تيارًا نشطًا، ولم يكن مفهوم الدولة القطرية قد ترسخ، وكان التركيز القومي على مفهوم الأمة العربية الواحدة، الممتدة من المحيط إلى الخليج. وأمام تزايد هذا الضغط، خلال الحرب العالمية الثانية، على حكومات المنطقة وكانت كلها تستند بشكلٍ أو بآخر على النفوذ الأوربي أقدمت بريطانيا على تشجيع الحكومات العربية على تبني فكرة إنشاء الجامعة [(١)]. حيث أعلنت الحكومة البريطانية تصريحًا، على لسان وزير

(١) د/علي الدين هلال، جميل مطر، **النظام الإقليمي العربي/ دراسة في العلاقات السياسية العربية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، دار المستقبل العربي، ط٤، ١٩٨٣، ص١٣٩.

الخارجية، أنتوني إيدن، في ٢٩ مايو/ آيار ١٩٤١، بأنها تعطي كامل موافقتها لأية حركة تلقى التأييد العام، ويكون مقصودًا منها دعم الروابط الثقافية، والاقتصادية التي تربط البلاد العربية. وكان التصريح البريطاني الثاني، في ٢٤ فبراير/ شباط سنة ١٩٤٢، بأن الحكومة البريطانية تنظر بعين العطف إلى كل حركةٍ تنشأ بين العرب، بغرض دعم وحدتهم السياسية، والاقتصادية.

بطبيعة الحال لم يكن غرض الحكومة البريطانية إرضاء التيار القومي العربي، أو تحقيق أهدافه، وإنما كانت محاولة لنقل المبادرة من الشارع العربي إلى الحكومات العربية، بحيث تكون الجامعة، في شكلها ومضمونها، جامعة دول وحكومات، تحرص على سيادة كل عضو فيها، وليس الجامعة التي دعا إلي تحقيقها التيار القومي العربي [١].

تم التوقيع على ميثاق الجامعة العربية، في ٢٢ مارس/ آذار ١٩٤٥، وأصبح نافذ المفعول، ابتداء من مايو/ آيار ١٩٤٥. وذكر الميثاق الغرض الذي من أجله أنشئت الجامعة، وهو إيجاد أداة تهيئ للدول العربية إمكانية توحيد جهودها في سبيل تأمين مستقبلها، وتحقيق أماني البلاد العربية الأخرى[٢].

فرز الأوراق:

ما أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها (صيف ١٩٤٥)، حتى

(١) **المصدر نفسه، الصفحة نفسها.**

(٢) وحيد الدالي، **أسرار الجامعة العربية وعبد الرحمن عزام**، مكتبة روز اليوسف، القاهرة، يناير/ كانون الثاني ١٩٨٢، ص١٥.

دلفت القضية الفلسطينية إلى مرحلة فرز الأوراق، وبدء العد التنازلي لإخراج المشروع الصهيوني إلى العلن.

في المجال الدولي كان أول عمل شغل الجامعة التعامل مع لجنة التحقيق الأنغلو - أمريكية، التي بدأت عملها، في كانون الثاني/ يناير ١٩٤٦. والسبب في إرسال هذه اللجنة هو مقابلة الصهيونية التلكؤ البريطاني إزاء المشروع الصهيوني، بشن هجمات مسلحة ضد الجند البريطانيين في فلسطين، وإنزال خسائر بشرية في أولئك الجند. ورضخت لندن، جزئيا، للضغوط الأمريكية، فشكلت هذه اللجنة، التي أخذت على عاتقها النظر في دخول مائة ألف يهودي الى فلسطين، وتسهيل انتقال الأراضي لليهود[١]. وتلقت الأمانة العامة للجامعة العربية، فى ١٩٤٦/٢/١١ دعوة من اللجنة الأنغلو - أمريكية، للإدلاء بوجهة نظر الجامعة في قضية فلسطين، فضلاً عن سماع شهادات أهالي فلسطين العرب، وكذلك شهادات اليهود.

غادرت اللجنة فلسطين، في ٢٨ آذار/ مارس إلى لوزان في سويسرا، لوضع تقريرها النهائي. ورفضت اللجنة حل تقسيم فلسطين، لأنه غير عملي، كما رفضت الاقتراح بأن تكون فلسطين دولة عربية أو يهودية، وذلك بعد نقاشٍ دام ثلاثة أسابيع، ثم أصدرت اللجنة تقريرها، وتوصياتها، بالإجماع، وعندما نشرت اللجنة الأنغلو - أمريكية تقريرها، الذي أوصى بفتح أبواب فلسطين لمئة ألف مهاجر يهودي، فورًا، وبإلغاء

(١) عبد القادر ياسين، **الحركة الوطنية الفلسطينية المحطات الرئيسية/ الدروس المستفادة**، ط١، دار الكلمة، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٢٦

القيود المفروضة على الاستيطان. تفجرت مشاعر الغضب في سائر أرجاء الوطن العربي، وعم الإضراب مدن فلسطين، وقراها [١].

على إثر ذلك دعا فاروق، ملك مصر، إلى عقد مؤتمر قمة عربي، فالتأم المؤتمر المذكور، في أنشاص، يومي ٢٧، ٢٨ مايو/ آيار ١٩٤٦، وعرف باسمها. وبعد المداولة وجد العرب أنفسهم " متفقين، تمام الاتفاق، على أن البلاد العربية المشتركة في جامعة دولهم ترغب، رغبةً أكيدة، في السلم الدائم بينها، وبين جميع دول العالم ". أما عن قضية فلسطين " هى قضية العرب جميعًا، وأن فلسطين عربية، ويجب على دول العرب وشعوبها صيانة عروبتها، وأنه ليس في إمكان هذه الدول أن توافق، بوجه من الوجوه، على أي هجرة جديدة، ويعتبرون ذلك نقضًا صريحًا للكتاب الأبيض(١٩٣٩)، الذي ارتبط به الشرف البريطاني " [٢]. لم تمض عشرة أيام على مؤتمر أنشاص، حتى اجتمع مجلس الجامعة، في دورةٍ استثنائية، للبحث في تقرير اللجنة الأنغلو - أمريكية، والرد عليه، وذلك في الثامن من حزيران/ يونيو ١٩٤٦، في بلودان بسوريا. كان للمجلس مجموعة من التعليقات على توصيات اللجنه، منها: تحيز عدد من أعضاء اللجنة الأنغلو - أمريكية الى الجانب الصهيوني، وأن اللجنة جاءت لإقرار سياسةً مرسومةً سلفًا، مثل إقرارها هجرة مائة ألف يهودي، في ذلك العام، وأن اللجنة لم تعر الجامعة العربية ومصالح دولها أي اهتما م.

(١) مروة جبر، **جامعة الدول العربية وقضية فلسطين (١٩٦٥، ١٩٤٥)**، نيقوسيا، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٨٩، ص١٧ - ٢٢.

(٢) **المصدر نفسه**، ص١٢ - ٢٣.

وكانت أهم القرارات:

- إرسال كتاب إلى الحكومة البريطانية، يطلب المفاوضة، طبقًا لميثاق الأمم المتحدة.
- إرسال مذكرة من كل دولة عربية إلى الحكومتين، البريطانية و الأمريكية، لإبلاغها خطورة الموقف في فلسطين.

فضلاً عن قرار باتخاذ التدابير الآتية:

أ - تأليف لجنة تدعى " لجنة فلسطين "، ممثلةً لجميع الدول العربية، ومقرها القاهرة، للإشراف على جميع الأعمال في فلسطين.

ب - دعوة الفلسطنيين إلى جمع كلمتهم، لتاليف هيئة عربية عليا، تعتمدها الجامعة، للقيام بجميع الأعما ل التي تهم عرب فلسطين.

ج - تأليف لجنة سياسية، لتنسيق العمل السياسي، وتوحيد الخط في السياسة الخارجية بين البلاد العربية.

د - قرار طلب تجريد اليهود من السلاح.

هـ - قرار العقوبات فيما يتعلق ببيع الأراضي لليهود في فلسطين.

و - توصية الحكومات والشعوب العربية بمساعدة المشاريع القومية لانقاذ أراضي فلسطين، ومساعدة عرب فلسطين.

أما القرارات السرية فكانت كما يلي:

١ - عدم السماح لبريطانيا والولايات المتحدة أو إحداهما، أو رعاياهما، بأي امتياز اقتصادي جديد.

٢ - عدم تأييد مصالحهما الخاصة، في أي هيئة دولية ومقاطعتهما، مقاطعة أدبية.

٣ - إلغاء ما يكون لهما من امتيازات في البلاد العربية.

٤ - شكواهما إلى مجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة.

ذكر الدكتور فاضل الجمالي، وزير خارجية العراق، وعضو الوفد العراقي في تلك الدورة، أن فلسطين انتهت في مؤتمر بلودان، وأن قراراته كانت كالطبل الأجوف، وأنه حين اقترح استخدام سلاح النفط، قوبل بالرفض، وشطب الاقتراح من مضبطة الاجتماع، لأن ذلك كان مشروطًا باشتراك جميع الدول المنتجة للنفط [١].

يتضح مما سبق أن القرارات كانت نظرية، كباقي قرارات جامعة الدول، وأنها لم تصل إلى حيز التنفيذ، وبقيت حبرًا على ورق، ولم ترقَ إلى مستوى القضية، التي وصلت إلى مرحلةٍ حادةٍ، شددت فيها العصابات الصهيونية المسلحة معاركها ضد الجيش البريطاني، مطالبةً بمغادرته فلسطين، معلنةً تصميمها على إقامة الدولة اليهودية[٢]. وقد نتج عن هذه الحالة أن أصبح نشاط الدول العربية وقائيًا سلبيًا، فكلما أظهر الصهاينة وأعوانهم من البريطانيين نشاطهم، كانت تقوم ثورة كلية عربية في فلسطين، وتحتج البلاد العربية، ويقاطع العرب الحكومة المنتدبة، وتسارع الجامعة العربية للاستنكار، والاحتجاج، وتساعدها الحكومات

(١) د. فاضل الجمالي، مقابلة معه في منزله بتونس، بتاريخ ١٩٨٠/٣/١٠. أوردته: جبر، **مصدر سبق ذكره**، ص٢٥.

(٢) **المصدر نفسه**، ص٢٥ - ٢٦.

العربية، ومجالسها النيابية، وهيئتها السياسية على أن هذه المساعي لم تخرج عن نطاق البلاد العربية ذاتها، بشكل واضح[١].

الهيئة العربية العليا:

في منتصف عام ١٩٤٦، كانت الجامعة العربية تسعى لتكوين لجنة تمثل فلسطين، بدلاً من الاكتفاء بعضوٍ واحدٍ يمثلها في مجلس الجامعة، وكانت القوى السياسية الفلسطينية منقسمة إلى كتلتين كبيرتين: بقايا " اللجنة العربية العليا " و " الجبهة العربية العليا "، التي تكونت حديثًا. وعلى سبيل التسوية، دعا أمين عام الجامعة العربية كلا الفريقين، وبعد مشاورات تم التوافق على تأليف هيئة جديدة، نواتها أربعة أشخاص فقط، نصفهم من اللجنة العربية، والنصف الآخر من الجبهة العربية، وعرفت اللجنة الجديدة باسم " الهيئة العربية العليا ".

تقدمت " الهيئة العربية العليا " باقتراح إلى دول الجامعة العربية، لتأسيس حكومة لفلسطين، يلتف حولها الشعب الفلسطيني، وبعد أن أعلنت بريطانيا عن رغبتها في إنهاء الانتداب، طلبت " الهيئة " من جامعة الدول العربية ودولها دعم قرارها، لتشكيل حكومة فلسطينية، ومساعدتها على تنفيذه. ورغم عرض الفكرة، ومناقشتها مرارًا، في الجامعة العربية، إلا أن الدول العربية لم توافق، يومئذٍ على إنشاء حكومة فلسطينية [٢].

---

(١) العميد محمد فائز القصري، **حرب فلسطين عام ١٩٤٨ - الجزء الأول الصراع السياسي بين الصهاينة والعرب**، ط١، دار المعرفة، القاهرة، يوليو/ تموز. ١٩٦١.

(٢) أمل خليفة، **ماذا حدث في فلسطين١٩٤٨، الجزء الثاني**، ط١، الإسكندرية، دار المدائن، ٢٠٠٣، ص١٠٧ - ١١٠.

الادارة المدنية:

صدر قرار إنشاء الإدارة المدنية الفلسطينية من جامعة الدول العربية، في ٨ يوليو/ تموز ١٩٤٨، وقد نص القرار على أن تتكون من مجلس للإدارة، قوامه تسعة أفراد، كما نص القرار على أن تكون مهمتها الشئون الإدارية المدنية العامة، من غير أن يسمح لها بالتدخل في الشئون السياسية أو العسكرية للبلاد، على أن تكون هذه الإدارة تابعة للجامعة العربية، تبعيةً مطلقة، فالجامعة هي التي تعين أفرادها، وتحدد صلاحياتهم، وتمول نشاطها. وقابلت " الهيئة " هذا القرار بعدم الارتياح، إذ أن هذه الإدارة مقيدة الصلاحيات، وتابعة للجامعة العربية، ودولها، المشاركة في حرب فلسطين.

بعد اجتماع بلودان، أخذت لجنة فلسطين - المشكلة بناءً على أحد قرارات بلودان - اجتماعها في القاهرة والأسكندرية. وفي هذه الأثناء، قبلت الحكومة البريطانية الدخول في المفاوضة مع الدول العربية، استجابةً لطلب الأخيرة. وبتاريخ ١٩٤٦/٨/١ أبرقت الأمانة العامة للجامعة إلى الدول الأعضاء لإبلاغها بضرورة اجتماع ممثليها في " لجنة فلسطين ".

عقد اجتماع وزراء خارجية الدول العربية، في مدينة الاسكندرية، بتاريخ ١٩٤٦/٨/١٢. وقرر الوزراء أن توفد كل دولة عربية إلى لندن مندوبين عنها للمفاوضة، مفاوضةٌ حرة غير مقيدة، إلا بقرارات مجلس الجامعة، ودورته الاستثنائية في " بلودان "

سافر ممثلو الدول العربية إلى مؤتمر لندن، الذي افتتح في

١٩٤٦/٩/١٠، حيث عرض الجانب البريطاني تصوره لحل المشكلة، فيما سمي " مشروع موريسون " الذي تضمن الاتجاه السريع نحو إقامة الحكم الذاتي، وانحصر في صياغة دستور للبلاد، بشكل يعطي كلاً من الفريقين أعظم قسط ممكن من السلطة لإدارة شؤونه.

نجد في هذا المشروع أنه يوقع بالعرب أضرار فرض التقسيم، وحرمان العرب من النقب، دون وجه حق، والسماح بهجرة مائة الف يهودي، فورًا، وسلب عرب فلسطين خيرة أراضيهم، ثم تراجع بريطانيا عن سياستها المتمثلة في الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩، ورفض العرب المشروع، رفضًا قاطعًا[١]. وعند ذلك أعلن أرنست بيفن، وزير الخارجية البريطانية، أن حكومته، لا تتمسك بمشروع موريسون، وهاجم " الكتا ب الأبيض "، الذي سبق أن أصدرته الحكومة البريطانية، عام ١٩٣٩، وطلب بيفن من العرب أن يضعوا حلاً بديلاً. وقد اجتمعت الوفود العربية بدار السفارة المصرية، في ١٦ أيلول/ سبتمبر، وقررت تأليف لجنة فرعية، للرد على الوفد البريطاني، وأعدت اللجنة الفرعية مقترحاتها، التي عرضتها على الوفود العربية، في ١٩ أيلول/ سبتمبر فوافقت الوفود عليها بالاجماع. وعند عرض هذه المقترحات على المؤتمر، تقرر أن تتشكل لجنة فرعية من الجانبين، العربي والبريطاني، وأتمت اللجنة تقريرها، وعرضته على المؤتمر في ١٩٤٦/١٠/٢.

رفض الصهاينة " مشروع موريسون "، كما رفضه العرب، فيما اتصل بعض زعماء الصهاينة بالحكومة البريطانية، بصورةٍ غير رسمية،

(١) جبر، **مصدر سبق ذكره**، ص٢٧ - ٢٩.

وتقدموا بمشروع بديل، على أساس دولةٍ مستقلة، على ٦٥% من مساحة فلسطين، تشمل الجليل، وصحراء النقب، والسهول والمناطق الغربية والساحلية [١].

ابتدأت الدورة الثانية لمؤتمر لندن، بتاريخ ١٩٤٧/١/٢٧، وقد حضر من الجانب العربي ممثلو دول الجامعة العربية السبع، إلى جانب وفد يمثل عرب فلسطين. وعندما تكلم بيفن، رفض المشروع العربي على أنه مستحيل التنفيذ، كما بين بيفن أنه يرفض المطلب الصهيوني بأن تكون فلسطين بأكملها يهودية. إلا أنه لم يستبعد إمكانية التقسيم. كذلك ألح بيفن على إمكان عرض الموضوع على الأمم المتحدة.

بتاريخ ٢/٧/ ١٩٤٧، قدم الوفد البريطاني مذكرة، أرفق بها مشروع كأساس للمفاوضات بشأن مستقبل فلسطين عرف بمذكرة بيفن، ورد العرب على مذكرة بيفن بأن الوفود العربية مقتنعة بأن المشروع الذي قدمته هو الأكثر عدلاً، وهو الممكن عمليًا، وأن الوفود العربية ترفض التقسيم، بالإجماع وستقاومه بكل قوة، وإن لم يوجد حلٌ عادلٌ للمشكلة، فمن العسير على الحكومات العربية أن تصون السلام.

في ١٤شباط/ فبراير، أعلن بيفن أن الحكومة البريطانية تعترف، لأول مرة، في تاريخها، بأنها تخفق في الوصول إلى حل مشكلةٍ كهذه، وفي ١٩٤٧/٢/١٨، أعلن وزير الخارجية البريطانية في مجلس العموم البريطاني: بأنه يواجه مشكلة نزاع مبادئ غير قابل للتسوية، وأنه خلص

(١) المصدر نفسه، ص٣٠ - ٣٢.

إلى نتيجةٍ أن الطريق الوحيد هو طرح المشكلة على الأمم المتحدة [١].

لم تر الدول العربية أي مبررٍ لرفع القضية إلى الأمم المتحدة، إلا لإعلان فلسطين كبلدٍ عربيٍ مستقل، وفي حالة الإخفاق فإن الجامعة العربية مضطرة إلى تنفيذ قرارات بلودان السرية، وبدأت الوفود العربية بإنشاء لجنة ومكتب في نيويورك لإعداد الوثائق والدعاية، وقامت باتصالاتٍ رسميةٍ، وصحفيةٍ، من أجل قضية فلسطين. إلا أن النشاط الإعلامي لم يكن يقاس بنشاط الصهيونية في هذه الدورة للأمم المتحدة، فقد أخفق المندوبون العرب في محاولة تفادي تأليف لجنة تحقيق دولية، كما أخفقوا في جعل إعلان استقلال فلسطين من مهمات اللجنة. قامت لجنة التحقيق الدولية بزيارة فلسطين، والأقطار العربية المجاورة، وأوصى أكثر أعضاء اللجنة بتقسيم فلسطين إلى دولتين، وجعل منطقة القدس دولية، واستنكرت الحكومات والشعوب العربية، ما جاء في التقرير.

اجتمعت اللجنة السياسية العربية في صوفر بلبنان، في أيلول/ سبتمبر ١٩٤٧، وحضر الاجتماع رؤساء الوزارات العربية. وتكمن أهمية هذا الأجتماع في انعقاده قبل بضعة أيام من انعقاد دورة الأمم المتحدة. وأسفر الاجتماع عن تأكيد عزم الدول العربية على تأييد عرب فلسطين، وإرسال مذكرات إلى حكومتي بريطانيا، والولايات المتحدة، تحذرهما من أن أي قرار لا ينص على قيام دولة عربية في فلسطين يهدد بإثارة اضطرابات خطيرة في الشرق الأوسط. كما أسفر الاجتماع عن قرارات بتقديم معونة

(١) المصدر نفسه، ص٣٣ - ٣٤.

لأهل فلسطين، وتأليف لجنة فنية لدراسة حاجات فلسطين، ووسائل دفاعها، وعرض التقرير على مجلس الجامعة. وقد تألفت اللجنة من مندوبين عن الحكومات العربية، برئاسة اللواء اسماعيل صفوت.

في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٧، اجتمعت الوفود العربية في عاليه، ولم تتخذ قرارات أبعد من قرارات صوفر. إلا أنه في الجلسة الأخيرة، قدمت اللجنة الفنية تقريرها، الذي تضمن تحليلاً عسكريًا عن فلسطين، جاء فيه:

- للصهيونية في فلسطين منظمات وتشكيلات عسكرية وسياسية وإدارية على درجة من التنظيم، مما ييسر لها أن تنقلب فورًا إلى حكومة صهيونية.
- اللجنة تقترح المبادرة حالاً بدعوة المتطوعين، وتسليحهم، وتدريبهم، بواسطة الدوائر الحكومية والهيئات، المنظمات الشعبية.
- الدول العربية تقوم بحشد قواتها في المناطق القريبة من حدود فلسطين.
- قيادة عربية عامة تشكل فورًا.
- عرب فلسطين يزودوا بكمياتٍ كافية من الأسلحة.
- اليهود يجابهوا بقوات نظامية مدربة.

كما عقد مؤتمرضم رؤساء أركان حرب الجيوش العربية، للمداولة،

وبعد أن نا قش مجلس الجامعة تقرير اللجنة المشار إليه، اتخذ قرارًا يتضمن تأكيد قرارات بلودان، ووجوب تنفيذها، وأن الحالة في فلسطين تستلزم قيام جامعة الدول العربية باتخاذ احتياطات عسكرية على حدود فلسطين، وأن تيسر الدول المتاخمة لفلسطين سبيل الاشتراك والتعاون في هذا الواجب بالاتفاق فيما بينها.

في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر، أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة توصية لجنة التحقيق الدولية بتقسيم فلسطين دولتين، وقد شهدت القاهرة اجتماعاتٍ عديدة للجنة السياسية للجامعة العربية فيما بين ٨ - ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٧. واستنكرت تلك الاجتماعات التقسيم، وأعلنت العزم على مقاومته [١].

اضطرت لجنة الأمم المتحدة لفلسطين، والتي ضمت ممثليين عن (بوليفيا، تشكوسلوفاكيا، الدنمارك، بنما والفلبين) التي نص عليها قرار التقسيم، أن تعلن عن يأسها من قدرتها على تنفيذ قرار الأمم المتحدة، مالم تسندها قوة دولية.

وكان لشهادة رئيس لجنة التقسيم، وللوضع الخطير الذي تردت فيه الأوضاع في فلسطين أثر بالغ في تراجع بعض الدول المؤيدة لقرار التقسيم عن موقفها السابق، وأهمها قرار الولايات المتحدة، الذي طرحت اقتراح وضع فلسطين تحت الوصاية، وإعادة القضية إلى الأمم المتحدة، ودعوة الطرفين إلى هدنة في فلسطين.

(١) المصدر نفسه، ص٣٦ - ٣٩.

رفضت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية، في اجتماع عقدته، في نيسان/ إبريل ١٩٤٨، اقتراح وضع فلسطين تحت الوصاية الدولية، وجاء في قرارها: " إن الوصاية الدولية نظام مؤقت سيزيد اليهود خلاله قوة، ويعطيهم وقتًا لتأمين تفوقٍ لهم على تفوق العرب الحاضر ". وكذلك رفضته " الوكالة اليهودية ".

نتيجة لذلك أكد مجلس الأمن، في الأول من نيسان/ إبريل ١٩٤٨ قرار إعادة القضية إلى الجمعية العامة، ودعوة العرب واليهود إلى هدنة، ودعوة الجمعية العامة إلى دورةٍ استثنائية، كما اتخذ في ١٩٤٨/٤/٢٣، قرارًا بإنشاء لجنة هدنة مكونة من ممثلين لأعضاء مجلس الأمن، الذين لهم قناصل في القدس. كما عقدت الجمعية العامة، في ١٩٤٨/٤/١٦، دورة استثنائية، واتخذت في ١٩٤٨/٥/١٤ - حيث لم يبق على نهاية الانتداب إلا ساعات - قرارًا تضمن تعيين وسيط مفوض من هيئة الأمم المتحدة، يشمل نشاطه جميع فلسطين، ويختاره ممثلو الدول الخمس الكبرى [١].

وقع قرار التقسيم:

لقد اختلفت الحكومات العربية بين رأيين: بين القبول بالتقسيم، وبين استخدام القوة لرفض التقسيم، وكانت الجامعة العربية ترفض التقسيم. لقد كان أصحاب الرأي الأول يرون بأن إمكانات العرب لا تكفي لكسب حرب حقيقية يخوضون غمارها، وسيخسر العرب، لأن الدول الكبرى، وفي مقدمتها بريطانيا والولايات المتحدة، قد تمد يد المساعدة للصهاينة

(١) المصدر نفسه، ص٤٠ - ٤١.

وتزودهم بالسلاح، إذا طلبوه، كما تمدهم بالمال. وبأن الحكمة تقضي أن يقبل عرب فلسطين التقسيم، وأن يتريثوا، ويتشاوروا مع الحكومات العربية، لمعالجة القضية دبلوماسيًا، ولكن القائلين بهذا الرأي لم يستطيعوا أن يجاهروا برأيهم، كي لا يتهمون بالخيانة والانهزامية. والقسم الآخر كان يرى أنه لابد من خوض المعركة، على الفور، لأن الغرب يخضع للأمر الواقع، أكثر مما يصغي لصوت الحق، والضمير. والوقت ثمين، لا يجوز إضاعته بالمناقشة والتصاريح. الصهاينة بحاجة الى سلاح ورجال، فلابد من مباغتتهم، قبل أن يستعدوا، وأن الانتظار خمسة أشهر، حتى يجلو الإنجليز خطأ جسيم، وأن الكفاح يجب أن يرتكز على أهل فلسطين الذين ينالون الإمداد من الجيوش العربية [١].

الدول العربية عشية الحرب:

كانت الظاهرة الأساسية لهذه العلاقات انقسام الحكومات العربية الفاعلة إلى كتلتين: الأولى الكتلة الهاشمية، التي ضمت العراق، وشرق الأردن، والثانية الكتلة التي ضمت كلاً من سوريا، ولبنان، ومصر، والسعودية. وكانت عواصم كلا الكتلتين تنظر بعين الشك والريبة إلى عواصم الكتلة الأخرى، علمًا بأن العراق كان يتنازعه تياران: أحدهما مال إلى التعاون المحكم مع الشقيقة (الأردن)، وثانيهما كان أميل إلى مد الجسور إلى العواصم غير الهاشمية، وخصوصًا فيما يتعلق بفلسطين. وكان مصدر الشك والريبة الأكبر في عواصم الكتلة الثانية، " مشروع سوريا الكبرى " لضم كلٍ من سوريا، ولبنان، و فلسطين، وشرق الأردن

(١) القصري، **مصدر سبق ذكره**، ص٩٩ - ١٠٠.

في كيانٍ واحد يدخل في اتحاد مع العراق تحت الرعاية الهاشمية، بالتفاهم مع بريطانيا [1].

الجامعة والاعداد للحرب:

ليس هناك ما يبرر القول بأن الدول العربية، حين دخلت الحرب، لم تكن على معرفةٍ، ودرايةٍ بقدرة الصهاينة، بعد أن أوضح تقرير اللجنة العسكرية، في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٧. تفوق الصهاينة في جميع المجالات، إلا إذا كانت تلك الدول قد اعتبرت أن المقارنة في التقرير بين الصهاينة، وعرب فلسطين فحسب، فكانت الاستهانة بالصهاينة وتنظيماتهم، واعتبروا قرار حشد الجيوش العربية مجرد تظاهرة استعراضية، سوف ترهب الصهاينة. حيث كان رأي رئيس الحكومة المصرية آنذاك، محمود فهمي النقراشي: " أريد ان يكون معلومًا من الجميع أن مصر، إذا كانت توافق على الاشتراك في هذه المظاهرة العسكرية، أي الحشد على الحدود، فإنها غير مستعدة قط للمضي إلى أكثر من ذلك ".

وبالرغم من أن اللجنة العسكرية قد قررت، في ١٠/٦/ ١٩٤٧، تشكيل " جيش الإنقاذ "، فإن هذا القرار النظري لم يطبق، عمليًا، بالسرعة المطلوبة، ولم يعين قائد " جيش الإنقاذ " إلا في ١٩٤٧/١٢/٧، أي بعد مرور شهرين، شهد كل يوم منهما تقدمًا لصالح العدو. فقد كانت تلك الفترة من أدق وأحرج الفترات التي أثرت، تأثيرًا سيئًا، في الموقف العربي بفلسطين، وعلى موقف الجامعة التي دخلت بقرار اللجنة

(١) الخالدي، **مصدر سبق ذكره**، ص٢٧.

العسكرية، المعركة في فلسطين، وأصبحت تلك اللجنة تشرف على القوات غير النظامية العاملة في كافة ميادين القتال هناك، قبل انتهاء الانتداب البريطاني.

أما مسألة دخول الجيوش النظامية الحرب، فقد بدأت الدول العربية، الأعضاء في الجامعة، تتخذ الاستعدادات في شهر نيسان/ إبريل ١٩٤٨، لدخول قواتها فلسطين، بعد أن تنسحب القوات البريطانية منها، بتاريخ ١٩٤٨/٥/١٥. وفي ١٩٤٨/٤/١٢، عقدت اللجنة السياسية للجامعة اجتماعاتها في القاهرة، وقابل الملك فاروق رؤساء الوفود في قصر عابد ين، وطلب من رئيس ديوانه أن يتلو البيان، الذي جاء فيه: " إذا دخلت جيوش عربية فلسطين يجب النظر إلى هذا التدبير كحلٍ مؤقت خالٍ من صفات الاحتلال أو التجزئة لفلسطين، وأنه بعد تمام تحريرها تسلم إلى أصحابها يحكموها كما يرون ". وإلى جانب هذا أقرت اللجنة السياسية، في الوقت عينه، عددًا من الإجراءات، لضمان سلامة الجيوش الزاحفة منها، ما يلي [١] :

١- إعتبار الجيوش العربية هى الوسيلة الوحيدة الصالحة لحماية عرب فلسطين، وإنقاذ عروبتها.

٢- حل جميع المنظمات الشعبية في فلسطين، وتوقف نشاطها، وإبعادها عن ميدان المعركة.

٣- عزل جميع الأحزاب والهيئات السياسية الفلسطينية عن مباشرة

(١) خليفه، مصدر سبق ذكره، ص٥٤ - ص١١٣.

القضية، أو الاشتراك في العمليات العسكرية.

٤- وضع خطة عسكرية مشتركة لجميع الجيوش العربية في فلسطين، وتكوين قيادة عامة، واختيار القائد الأعلى للجيش الأردني رئيسًا لهذه الهيئة.

رافق هذا القرار إعلان حالة الطوارئ، والأحكام العرفية في الدول العربية، بحجة حماية المجهود الحربي.

موقف الجامعة من قيام الكيان الصهيوني:

في ١٤ - ١٥ آيار/ مايو ١٩٤٨ إنتهى الانتداب البريطاني على فلسطين، وأعلنت الهيئة التنفيذية " منهيلت هعام " الصهيونية في تل أبيب قيام دولة عبرية باسم " إسرائيل " [١]، واعترف الرئيس الأمريكي، هاري ترومان، بدولة إسرائيل خلال ١١ دقيقة من إعلانها، وتبعته العديد من دول العالم، واعترفت بالكيان الصهيوني. واستقبل ترومان الزعيم الصهيوني، حاييم وايزمن، في البيت الأبيض، في ٢٥آيار/ مايو، وبحثا، فيما بحثا، تقديم قرض من واشنطن الى تل أبيب، بقيمة ١٠٠ مليون دولار[٢].

موقف الجامعة من الهدن:

في ٢٩ مايو/ آيار ١٩٤٨، طلب مجلس الأمن وقف جميع أعمال القوات المسلحة (أربعة أسابيع)، وكان ذلك بعد استسلام الحي اليهودي

(١) وليد الخالدي، **خمسون عامًا على حرب ١٩٤٨، أولى الحروب الصهيونية - العربية، ط١**، دار النهار، بيروت، تشرين الأول/ أكتوبر، ١٩٩٨، ص١١.

(٢) **المصدر نفسه**، ص١٧.

في القدس للقوات الأردنية. وقد وافقت مصر على قبول الهدنة، وامتنع عبد الرحمن عزام، الأمين العام لجامعة الدول العربية، عن حضور اجتماعات اللجنة السياسية للجامعة التي عقدت في عاليه بلبنان، احتجاجًا على قبول الدول العربية الهدنة، واتصل عزام باللجنة، وأوضح وجهة نظره، وبالرغم من تحذير الأمين العام فإن الدول العربية قد قبلت الهدنة، وكانت الأمم المتحدة قد عينت، يوم ٢٥مايو/ آيار ١٩٤٨، الكونت فولك برنادوت وسيطًا دوليًا لحل الخلاف بين العرب واليهود، ولقد انقسم العرب على أنفسهم، بسبب قبول، أو رفض الهدنة، وكان من نتيجة ذلك أن ظل كل جيشٍ في موقعه، يعمل لحسابه، منفردًا، وانحلت " القيادة العربية المشتركة "، وبدأت الذخيرة في التناقص بشكلٍ متواتر، وتغير الموقف.

في ٢٧ يونية/ حزيران ١٩٤٨، اجتمع برنادوت بممثلي العرب والصهاينة، كلٌ على انفراد، وعرض عليهم عدة مقترحات، رفضتها جامعة الدول العربية، في مذكرةٍ بعث بها الأمين العام. وفي ١٩٤٨/٧/٨، اجتمعت اللجنة السياسية في الجامعة العربية، وقررت رفض اقتراح الوسيط الدولي بمد أجل الهدنة. وفي هذا الجو العربي المضطرب، بدأت الجولة الثانية من القتال، والتي استمرت من ٨ - ١٨يوليو/ تموز١٩٤٨، وانتهت بتقهقر الجيش المصري إلي غزة وهو الخط المتفق عليه، كمشروع للتقسيم، وكانت الهدنة الثانية، في ١٨يوليو/ تموز ١٩٤٨، وفقًا لقرار مجلس الأمن الدولي، وبصدور هذا القرار اجتمعت اللجنة السياسية للجامعة العربية في بيروت، وصدر قرار بقبول

الهدنة [1].

شهادات على حرب ١٩٤٨:

يروي الفريق أول صا لح الجبوري، رئيس أركان الجيش العراقي، وأحد الحاضرين في أول مؤتمر عسكري لرؤساء أركان حرب الجيوش العربية، الذي عقد في عمان، في ٣٠ نيسان/ إبريل ١٩٤٨، في مذكراته ما يلي: [2]

" اجتمعنا بعد ذلك مع السياسيين، وبينا لهم القوات الجاهزة للعمل في كل جيش، كما ذكرها ممثلو الجيوش، وكذلك ذكرنا القوات المطلوبة للقيام بالواجب، كما يتطلبه الوضع القائم.

واستنكر السياسيون هذه القوات، ولم ترق لهم النتائج التي توصل إليها العسكريون، وقال بعضهم: " بأن العسكريين يعطون أهميةً زائدة إلى قوة الصهاينة، ويبالغون في تقدير القوات المطلوبة ".

" وأوضح العسكريون بأن الموقف، من الوجهة العسكرية، يجعل القوات التي اتفق عليها العسكريون ضرورية، إذا ما أريد تطهير فلسطين حقيقة، والوصول إلى نتائج إيجابية مرضية "، " وبين العسكريون بأنه لا أمل في القيام بحركاتٍ سريعةٍ وناجحة، بدون وجود هذه القوات، وأن الزمن ليس في جانب العرب، وأن العدو يزداد قوةً وشدةً، بمرور الزمن، وكلما عجل العرب بإنزال ضربتهم، كان الأمل بالحصول على نتائج

(١) الدالي، **مصدر سبق ذكره**، ص٢٣٦ - ٢٣٨.
(٢) الخالدي، **مصدر سبق ذكره**، ص٢١ - ٢٢.

حسنة ومستمرة.

" وصرح أحد المسؤولين عن السياسة العربية العامة، بأن علينا أن نقاتل بضعة أيام، ثم لابد وأن تتدخل بعدها هيئة الأمم المتحدة في الموضوع، وهكذا سوف لا يستمر القتال طويلاً، وتحل القضية سياسيًا.

" ورد أحد العسكريين بأن من يقدم على القتال يجب أن يحسب كافة الحسابات، وأن لا يعلق مصير ونتائج الحركات العسكرية على الاحتمالات السياسية، وماذا تكون النتيجة لو دخلنا القتال غير متخذين له الأهمية الكافية، معتمدين على تدخل هيئة الأمم المتحدة، ولم يتحقق تدخل هيئة الأمم المتحدة المنتظر؟ هذا بصرف النظر عن القول بأن مثل هذا التدخل قد لا يكون لصالح العرب.

" وعليه يجب أخذ أسوء الاحتمالات بنظر الاعتبار، وإشراك جميع الجيوش العربية با لقتال يوم ١٥ مايو/ آيار " على أن الاجتماع مع السياسيين انتهى على أساس " أن تباشر قوات الجيوش العربية المتيسرة القتال، وتستمر فيه، وأن هذه القوات ستزداد تدريجيًا ".

ولم يكن رأي الحاج أمين الحسيني، مفتي فلسطين ورأس الحركة الوطنية الفلسطينية، آنذاك دخول الجيوش العربية فلسطين، " بل كان رأيي أن يقوم أهل فلسطين أنفسهم بالدفاع عن بلادهم، مؤيدين بمساعدة الأقطار العربية بالأسلحة والذخائر والأموال والخبراء العسكريين والمتطوعين ". أردف الحسيني: " لم أعلم بعزم الجيش المصري على التدخل إلا قبيل دخوله بوقتٍ قصيرٍ جدًا، فقد كنت في دمشق في شهر

مايو/ آيار ١٩٤٨، بمناسبة اجتماع اللجنة السياسية لجامعة الدول، فسمعت ذلك من الإذاعة وقرأت الخبر في الصحف هناك " [١]

أما عن رأي عزام فكان: " نحن العرب دخلنا فلسطين، ونحن أقوى عددًا وعدة من اليهود، بل أنا واثق أنه فيما يتعلق بالمدفعية، مثلاً، كانت مدفعية أي جيش عربي من الجيوش الكبيرة الزاحفة، أقوى وحدها من مدفعية اليهود كلها " وأستطرد عزام: " ولقد أيقنت أن الجيش الأردني، مثلاً، سوف يدخل، ولكن الذي لم يخطر بخيالي أن الجيش الأردني سوف يلزم نشاطه حدود التقسيم، ولا يتعداها، ثم ترتب على ذلك أخطر النتائج " [٢]

مما سبق من حديث نستنتج التالي، عن الطرف العربي في حرب ١٩٤٨:

في المجال السياسي كان الخلل القاتل في تغيرات القيادة الموحدة، والرؤية الموحدة، والهدف الواحد، والتنسيق العسكري، والتكامل في العمليات الحربية، وتفريغها من مضمونها، وضياع أثرها. وبالنسبة للحكومات العربية لم يكن ثمة هدف واحد، وإنما أهداف، على نقيض بعضها البعض " [٣]

على المستوى الشعبي لم يكن في فلسطين، وفي البلاد العربية، هيئات قومية توجهها، التوجيه الصحيح، وتستطيع أن تقود الرأي العام،

---

(١) محمد حسنين هيكل، **العروش والجيوش - كذلك انفجر الصراع في فلسطين - (١٩٤٨ - ١٩٩٨) قراءة في يوميات الحرب**، ط١، القاهرة دار الشروق، ص٤٣٩ - ٤٥٨.

(٢) **المصدر نفسه**، ص٤٤٨ - ٤٥٠.

(٣) الخالدي، **مصدر سبق ذكره**، ص٢٠.

وترشده بصراحة، وإنما كانت الصحافة تتولى هذا الواجب، وتقوده، باتجاه يخالف الواقع، والحقائق الراهنة[١].

وبينما كان الصهاينة يعملون بقوة، وتصميم، بوحي من مصالحهم العامة، وتنفيذًا لبرنامجهم الصهيوني الخطير، كان بعض المسئولين في بعض الدول العربية يعملون إما بوحي من الاستعمار الأجنبي، أو بتأثير مصالحهم الخاصة. وقد نتج عن تضارب الأهواء والمصالح، وتباين الغايات، والأهداف، والتخاذل بين دول الجامعة، وقوع هذه الكارثة الأليمة. إن الضغط الاستعماري الأجنبي على بعض الأقطار العربية جعل قيادتها السياسية في معركة فلسطين في يد عددٍ من الساسة البريطانيين، كما جعل قيادتها العسكرية الحقيقية في يد الجنرال الإنجليزي جلوب، أيضا! فكيف النصر لمن سلم مقاليد أموره لخصومه؟![٢]

المتتبع لنشأة الجامعة يجد أن القضية الفلسطينية، آنذاك، كانت أهم ما يشغل بال الاستعمار البريطاني في المنطقة العربية، كما ساء حال العرب في فلسطين، وتردت أوضاعهم السياسية، خلال تلك الفترة نتيجة اعتقال، وتشريد معظم قادة الحركة الوطنية، وبسبب الإجراءات البريطانية التعسفية ضد العرب، كما أن النشاط الصهيوني في تلك الفترة، أصبح واضحًا في كل الميادين. كل هذه العوامل واجهت تأسيس الجامعة، فخلقت لقيامها شتى التفسيرات والأسباب من جهة، ووضعتها وجهًا لوجه

(١) القصري، **مصدر سبق ذكره**، ص١٠٠.
(٢) هيكل، **مصدر سبق ذكره**، ص٤٤٠ - ص٤٤٦

أمامها، فظهرت الجامعة وكأنها خلقت لقضية فلسطين. ومنذ إعلان ميثاق الجامعة أصبحت الجامعة هي الناطقة باسم فلسطين، وهي المسيطرة، والموجهة لحركة الكفاح العربي، سواء على الصعيد الدولي أو العربي، وسواء في الميدان السياسي أو العسكري [1].

إن المتتبع لقرارات الجامعة، في تلك الفترة يجد أن حماسة الملوك والرؤساء، التي بلغت الذروة في أنشاص، وقراراتهم الخطيرة، التي تجاوبت مع رغبات الشعب العربي وشعوره، وحملت بريطانيا وأمريكا على التظاهر بالرجوع عن محاولتهما لتقسيم فلسطين، لم تحافظ تلك القرارات والحماسة التي رافقتها على مستواها الصحيح طويلاً، حيث جاءت قرارات بلودان مفاجأة للرأي العام العربي فكانت سياسيةً، وعامةً، ولا تختلف عما سبقها في شيء، إن لم تكن قد أضعفت الموقف الشعبي في فلسطين. أما القرارات السرية، فلم يكن أثرها بأحسن من أثر القرارت العلنية، فقد ظهر، فيما بعد، أنها كانت معروفة من قبل المخابرات البريطانية، والأمريكية، والصهيونية بعد اتخاذها مباشرة، على الرغم من احتياطات الأمن، والسرية التي أحاط بها مجلس الجامعة اجتماعاته، وكيف لا تعرفها بريطانيا، وأكثر من دولة من الدول المجتمعة مرتبطة بها، عسكريًا، وسياسيًا، ومن غير المعقول، قطعًا، أن لا تتخذ بريطانيا كل الاحتياطات اللازمة لاحباط هذه القرارات، سواء بواسطة أصدقائها من العرب، أو عن طريق شريكتها الصهيونية، وحليفتها أمريكا.

(١) شفيق الرشيدات، **فلسطين تاريخًا وعبرةً ومصيرًا**، ط ٢، القاهرة، دارالكاتب العربي، ١٩٦٨، ص٢٣١ - ٢٣٣.

في مؤتمر فلسطين في لندن سبتمبر/ أيلول ١٩٤٦، رفضت بريطانيا المشروع العربي، وأصرت على تبني مبدأ تقسيم فلسطين، وقيام دولة إسرائيل، على الرغم مما في هذا المشروع من تنازلات من قبل العرب. وكان الرأي العام العربي ينتظر رد فعل من قبل الجامعة، ولكنه لم يتخذ أي إجراء اقتصادي، أو سياسي، واستمر البترول العربي يتدفق لحساب الدولتين، واستمرت الامتيازات الاقتصادية تمنح لهما.

وبينما كانت بريطانيا تدرب العصابات الصهيونية المسلحة في فلسطين، بينما أمريكا تغذي تلك العصابات بالمال، والسلاح، والمهاجرين لم تتدخل الجامعة حيال ذلك الأمر بأي إجراء إلا بالخطب والتصريحات المخدرة لشعب فلسطين [١].

أما قرارات مؤتمر صوفر، التي جاءت على الرغم من تأخرها مطمئنة بعض الشيء، ولكن رئيس الهيئة العربية العليا لفلسطين أعلن عدم ثقته بنوايا بعض الحكام العرب، وبخططهم الرامية إلى تجريد الحركة الوطنية الفلسطينية من حقوقها في قيادة الكفاح الوطني، وربط بين ذلك، و بين خطط الاستعمار، والصهيونية، التي تسعى لعزل الفلسطينيين عن قضيتهم، وتسليمها للجامعة العربية، لما في مثل هذا الاجراء من إضعاف لحركة الكفاح، وسهولة توجيه بحكم العلاقات القائمة بين بريطانيا، وبعض الحكام العرب، ولقد أثبتت الأحداث بأن الحركة الوطنية الفلسطينية كانت على حق في تقديراتها.

(١) **المصدر نفسه**، ص٢٣٤ - ص٢٤١.

كان قرار التقسيم صدمةً عنيفةً للعرب في فلسطين وفي كل البلاد العربية، وكان الإجتماع، الذي عقد في القاهرة، في ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨، وكان النداء الذي جاء فيه نص استعراض تقليدي لحقوق العرب في فلسطين، والذي لم يشر إلى اتخاذ أي قرار من القرارات التي هددت الجامعة باتخاذها ضد بريطانيا، وأمريكا في اجتماعاتها السابقة في صوفر، وعاليه، وبلودان، وكان القرار العملي الوحيد هو معونة عاجلة لأهل فلسطين من سلاح، ومال. وكانت تلك قرارات سابقة في صوفر، وعاليه، فكان كل ما زاده مجلس الجامعة هو تقدير عدد الرجال الذين يجب إرسالهم إلى فلسطين، بثلاثة الآف متطوع، تتولى لجنة الجامعة العسكرية توزيعهم في جبهات فلسطين. وبالرغم من أن مجلس الجامعة درس تقرير لجنته، الذي كان في أيلول/ سبتمبر ١٩٤٧، والذي قدر القوات الصهيونية، وبالرغم من معرفة مجلس الجامعة بأن ليس في فلسطين، آنذاك، أية منظمات عسكرية عربية، وبالرغم من معرفة الجامعة بأن بريطانيا دأبت من ثورة ١٩٣٦ العربية في فلسطين، على جمع الأسلحة من الأهالي العرب، تحت طائلة الحكم بالإعدام، والأشغال الشاقة، إزاء هذا كله ماذا كانت تفيد (١٠ الآف بندقية، وثلاثة الآف متطوع) لعرب فلسطين في المقاومة، ومجابهة القوات الصهيونية المدربة، والمسلحة من قبل بريطانيا، وأمريكا؟! وحتى هذه المساعدة بالأسلحة ليست سوى بنادق قديمة، ومن عيارات مختلفة، لا تصلح لأن تكون سلاحًا لقواتٍ محاربة، تواجه جيشًا منظمًا، ومسلحًا بأحدث الأسلحة. ونتيجةً للأوضاع في فلسطين، وأمام مقاومة العرب، صرح

مندوب أمريكا " وارن أوستن " في ١٩مارس/ آذار ١٩٤٨، سحب حكومته لتأييدها قرار التقسيم، لعدم إمكان تنفيذه إلا بالقوة. واقترح وضع فلسطين تحت الوصاية، وإعادة القضية للأمم المتحدة، ودعوة الطرفين إلى هدنة في فلسطين، ورفضت الجامعة هذا القرار كما رفضته " الوكالة اليهودية ". لقد كان قرار مجلس الأمن انتصارًا للعرب، ولكفاحهم، وعلى الرغم من وقوف الجامعة العربية في مركز القيادة، التي أدت إلى هذا النصر فإن مؤمرات بريطانيا وأمريكا، وانسياق االأنظمة العربية، في فلك سياسة " الدولتين الصديقتين " ! حالت دون ذلك، وانحرفت بكل كفاح العرب، وبكل تضحيات شعب فلسطين عن أهدافها الحقيقية، ووضعها كلها في خدمة خطط ومصالح " الدولتين الصديقتين " ! بريطانيا، وأمريكا، والمتعاونين مع الصهيونية العالمية، والمتآمرين على عروبة فلسطين [١].

* * *

(١) المصدر نفسه، ص٢٤٢ - ص٢٩٥.